واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي
في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه
لفظ اخر منتاول له ويكون العطف كحاله نحو
لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يودي معناهما
مثل ليس غير وليس الا ونحوه لا يبقى العطف
فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف
النص عليهما و في الثلاثة الباقية النص على المثبت
فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما
هو قاعد وقائم لعوفانه لا نص فيه على المنفي اعني
القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه
الاختلاف ان النفي يعين بلا العاطفة لا مطلقة
النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو
بقاعد وانما لم نقل بطريق العطف كما في المفتاح
لان الحكم مختص بلا دون بل لاجماع النحاة اي
النفي والاستثنا لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد
وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب
المصنفين لا في كلام البلغا الذين يستشهد بكلامهم
لاشتراط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح
ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا
قبلها بغيرها من ادوات النفي لان تلك موضوعة
لان تنفي عما اوجبته للمتبوع لا لتقيد بها
النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود

في النفي

في النفي والاستثنا لانك اذا قلت ما زيد
الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع
حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا
مضطجع ونحو ذلك واذا قلت لا قاعد فقد نفيت
بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت
ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما
عن القيام فلو قلت لا عمرو لكان نفيا لما هو منفي
قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان
قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون
منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت
المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح
به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون
منفيا بنحوي الكلام او علم السامع او المتكلم
او نحو ذلك من الافعال الدالة على النفي مثل
امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات
النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن
ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي
واما ما ذكرت من الوهم فترتفع بالتامل
في قولنا دأب الرجل الكريم ان لا يوذي غيره
فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان
ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك
الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة
التي ينفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه